مجلة الإحياء، المجلد: 23، العدد: 33، أكتوبر 2023، ص - ص: 177 – 192
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

دراسة وظيفيّة لظاهرة القصر في البلاغة العربيّة

A functional study to the phenomenon of restriction in Arabic rhetoric

د/ صافي الدّين لعبابسة
Saffidine Lababsa
جامعة محمّد لمين دبّاغين سطيف 2
slababsa@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2023/04/17 تاريخ القبول: 2023/08/14

الملخص:
يتّجه هذا المقال للبحث في ظاهرة القصر عند البلاغيّين العرب من حيث مفهومه وطرقه وأسراره البلاغيّة، ثمّ دراسته وظيفيّا، مركّزا على مقاماته وبعده التّداولي والوظائف التّواصليّة الّتي يؤدّيها، ودورها في تحديد بنياته، معتمدا في التّحليل على المزج بين الشّرح البلاغي والتّفسير والتّنظير الوظيفي، والهدف بيان وظيفيّة التّفكير اللّغوي العربي القديم وتقريبه من التّفكير الحديث، والاستفادة منهما في حقول تعليم اللّغة والتّرجمة، وتطوير النّظريّة العربيّة، وإثراء الوظيفيّة الحديثة.
الكلمات المفتاحية: القصر؛ الوظيفيّة؛ البلاغة؛ المقام؛ التّواصليّة.

Abstract:
This article intends to investigate the phenomenon of restriction among Arab rhetoricians in terms of its concept, methods, and rhetorical secrets, and then study it functionally, focusing on its situation, its pragmatic dimension, the communicative functions it performs, and its role in defining its structures, relying in the analysis on a combination of rhetorical explanation, interpretation, and functional theorizing, and the goal is a statement. The functionalization of ancient Arabic linguistic thinking and bringing it closer to modern thinking, and benefiting from them in the fields of language teaching and translation, developing Arabic theory, and enriching modern functionalism.
Key words: restriction; functionalism; rhetoric; situation; communicative.

مقدّمة:
اللّغة في المقاربة الوظيفيّة أداة تسخّر لتحقيق التّواصل، وتأديّة وظائف تبليغيّة معيّنة، وتقارب خصائصها البنيويّة على هذا الأساس، أي القدرة التّواصليّة، ولا يكون ذلك إلاّ في إطار عوامل رئيسيّة ينتظمها الموقف الكلامي (المقام)، وتضمّ المتكلّم والمستمع والأشياء، والّتي تشكّل المكوّن التّداولي الّذي يمدّ المكوّن التّركيبي والدّلالي بما يحتاجه لتركيب البنية اللّغويّة.
ولتحليل العبارات اللّغويّة يجب ربطها بسياقات مقاميّة تحكمها شبكة من العلاقات الاجتماعيّة المنظّمة لمقاصد المتخاطبين، تضاف لها معرفة النّسق اللّغوي والمعارف السياقيّة، فيستحضر المتكلّم/ السّامع أثناء

إنتاجها أو فهمها كلّ هذه المعارف، ويقوم الرّمز اللّغوي على التّواؤم معها لتحقيق الكفاية التّفسيريّة والتّواصليّة لهذه العبارات.

والمطّلع على التّراث اللّغوي والبلاغي والأصولي العربي يجد قدرا معقولا من التّوافق مع هذا الطّرح الحديث، فقد عالج هؤلاء العلماء كثيرا من الظّواهر اللّغويّة من خلال ربطها بسياقات مقاميّة، ولا يخفى علينا ما طرحوه من أوصاف بنيويّة لظاهرة القصر وغيرها من الظّواهر المقاميّة التّداوليّة، والّتي تعدّ وظائف تسند لأحد مكوّنات الجملة فتحدّد بنيتها، فقصد الاختصاص مثلا كان من دواعي تقدّم المفعول به في جملة القصر في قوله تعالى: "إيّاك نعبد وإيّاك نستعين"، كما ينصّ على هذا الزّمخشري، فقد فسّر بنية العبارة اللّغويّة انطلاقا من المقام، ولاشكّ أنّ هذا الطّرح يؤكّد اشتراك أصحابه مع ما يقدّمه الدّرس الوظيفي المعاصر من وجود ارتباط بين الخصائص البنيويّة للعبارات اللّغويّة ومقامها والأغراض التّواصليّة الّتي تعمل على بلوغها.

وهذا ما أردت بحثه في هذا المقال، من خلال التّعريف بالقصر في البلاغة وطرقه وأسراره، ومقاربته وظيفيّا، مركّزا على دور المقام في تحديد بنياته، وأهمّ وظائفه التّواصليّة، معتمدا المزج بين شرح البلاغيّين والمفسّرين وتنظير الوظيفيين في تحليل جمل القصر (آيات وعبارات لغويّة)، بهدف تقريب الموضوع بمنظور الدّرس الوظيفي المعاصر، وبيان أهميّة الرّبط بين الفكرين في تطوير النّظريّة اللّغويّة العربيّة وإثراء النظريّة الحديثة، والاستفادة منه في تعليم اللّغة.

1- القصر عند البلاغيّين:

1 - 1 تعريف القصر:

أ- لغة: من قَصَرَ؛ يَقْصُرُ قَصْرًا، يقول ابن فارس: (القاف والصّاد والرّاء أصلان صحيحان، أحدهما ألاّ يبلغ الشّيء مداه ونهايته، والآخر على الحبس، والأصلان متقاربان) (ابن فارس، 1979، 96)[1]، وقَصَرْتُ الشَّيءَ إذا حبسته، وقيل: من قَصَرَ الشَّيءَ على كذا إذا لم يتجاوز به إلى غيره، جاء في جمهرة اللّغة: (والقَصْرُ من قولهم: كان ذلك قَصْرِي وقُصَارَايِ؛ أي ما اقتصرت عليه، وجاريّة مَقْصُورَة في خدرها أي محبوسة[2]، ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ (الرحمان: 72)، أي (لا يخرجن، محبوسة في الخيام، محتجبة فيها لا يراهنّ غير من كان معهنّ في الخيام[3].

وتعريف اللّغويّين للقصر لغة بأنّه؛ الحبس، هو تعريف اللّفظ بأشهر معانيه، وقد يعبّرون عنه بأنّه؛ عدم المجاوزة إلى غيره، وأنّه الحصر والإلزام، والمادّة اللّغويّة شديدة الصّلة بالمضمون الاصطلاحي.

والقَصْرُ والحَصْرُ والاِخْتِصَاصُ دلالاتها متقاربة، فالحَصْرُ: الضّيق، حَصَرَهُ يَحْصُرُهُ حَصْرًا؛ ضيّق عليه وأحاط به[4]، والاِخْتِصَاصُ: الاِنْفِرَادُ، خَصَّهُ بالشّيء يَخُصُّهُ خَصًّا وخُصُوصًا: أفرده به دون غيره، ومثلها في المعنى اِخْتَصَّ وتَخَصَّصَ إذا انفرد[5].

ب- اصطلاحا: تخصيص شيء بشيء، أو تخصيص أمر بأمر آخر بطريق مخصوص، ويقال له أيضا: إثبات الحكم المذكور ونفيه عمّا عداه، والشّيء الأوّل هو المقصور، والشّيء الثّاني هو المقصور عليه، كما أنّ في كلّ إسناد مسندا ومسندا إليه[6]، كتخصيص زيد بالقيام في قولنا: ما قائم إلاّ زيد، وجاء في الأطول أنّه: جعل بعض أجزاء الكلام مخصوصا بالبعض بحيث لا يتجاوزه، ولا يكون انتسابه إلاّ إليه بطريق مخصوص[7]، فإذا قلت: شرب زيد لبنا؛ كان تركيبا مرسلا خاليا من الاعتبارات، وليس فيه شيء وراء ذلك، فإذا قلت: إنّما شرب زيد لبنا، أو ما شرب زيد إلاّ لبنا؛ أفاد الكلام شيئا زائدا عن مجرّد الإثبات؛ وهو أنّه لم يشرب سواه، قصر الشّرب على اللّبن، وأنّه لم يتجاوزه إلى غيره، فشرب زيد مقصور ولبنا مقصور عليه،

وعلى هذا فالقصر ينتظم حكمين في وقت واحد، إثبات الحكم المذكور ونفيه عن غيره، فكأنّ جملة القصر تنحلّ ـ في المعنى ـ إلى جملتين وتغني غناءهما في المعنى العام، والمقصود؛ أنّ فيها حكما واحدا؛ يتضمّن الإثبات القصدي والنّفي التّبعي، وليس المقصود إفادة حكمين، فشهادة التّوحيد فيها الإثبات قصدا وإن انبنى على نفي لكلّ ما سوى المقصور عليه[8].

وتحديد المقصور والمقصور عليه وإن بدا سهلا، ففيه حقائق دقيقة ذات أثر في تغيير المعنى، فقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ...﴾ (آل عمران: 144)، قَصَرَ محمّدا على الرّسالة، فمحمّد مقصور، والرّسالة مقصور عليه، بمعنى: أنّه ليس بشاعر، ولا كاهن، ولا إله لا يموت...

1 ـ 2ـ أركان القصر: ثلاثة هي: طرفا القصر، والأداة وتسمّى طريق القصر أو أسلوب القصر.

أ ـ الطرفان:

المقصورُ: وهو الشّيء الأوّلُ المخَصَّصُ، ويمكن أن نُعرِّفه بأنّه: الحكم الذي نريد أن نقصره على المقصور عليه، وهو الّذي خصصته بغيره وقصرته عليه.

المقصورُ عليه: الشّيء الثّاني المخصَّصُ به، وهو: ما ينحصر به الحكم، أو الّذي خصصت به غيره، ولابدّ أن يكون أحدهما صفة والآخر موصوفا، وهذا اقتضاء عقليّ، لأنّك أثبت أحدهما للآخر، وأحد طرفي الإثبات صفة، فقد يكون المقصور صفة والمقصور عليه موصوفا.

بـ أداةُ القصْرِ: وستأتي في طرق القصر، وقد يُسمَّى القصْرُ بالحصْرِ فيكونُ المقصورُ محصوراً والمقصورُ عليه محصورا فيه.

1ـ 3 طرق القصر: هي الوسائل الّتي تحدث في الأسلوب هذه الخصوصيّة، من تركيز جملتين في جملة؛ إحداهما مثبتة، والأخرى منفيّة؛ وهي:

1-3-1 ـ القصر بالنفي والاستثناء (المفرغ): يكون النّفي بلا أو إحدى أدواته كَلَيْسَ وما وإن ولم، والاستثناء بإلاّ أو إحدى أخواتِها، سواء ذكِرَ المستَثْنى منه (بلفظ العموم كشرط، وإلاّ فلا قصر فيه) نحو: ما جاءني أحد إلاَّ زيد، أم لم يذكر؛ نحو: ما جاءني إلاّ زيد؛ فإنّ الغرض منه النفي ثمّ الإثبات المحقِّقَان للقصر، وليس الغرض منه تحصيلَ الحكم فقط، وإلاّ لقِيلَ: جاءني زيد، وأمَّا الاستثناء من الإثبات أي من الإيجاب ليس القصد فيه إلى الحصر بل إلى تصحيح الحكم؛ أي أنّ الغرض منه الإثبات، والاستثناء قيد، نحو: جاءَ القومُ إلاَّ زيدًا، فهذا لا يُفيدُ القَصْرَ بخلاف: ما جاء إلاّ زيد؛ فإنّ المقصود منه قصر الحكم على زيد؛ لا تحصيل الحكم فقط[9].

والمقصور عليه هنا ما بعد أداة الاستثناء؛ صفة أو موصوفا، قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللهُ﴾ (آل عمران: 62)، ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ (إبراهيم: 10)، ويكون الاستثناء بغير (إلاّ) أيضا، كقولك: لم يبق سواك نلوذ به.

والنّهي فرع النّفي، كقوله تعالى في وصايا إبراهيم لبنيه: ﴿يَا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (البقرة: 132)، أي لا تموتنّ على حال من الأحوال إلاّ على حال الإسلام[10]، ويأتي الاستفهام أيضا بمعنى النّفي وإلاّ؛ قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: 130)، قصر الرّغبة عن ملّة إبراهيم على السّفهاء لا تتعدّاهم إلى غيرهم من العقلاء، و(من) استفهاميّة متضمّنة معنى النّفي، والمعنى: لا يرغب عنها إلاّ من سفه نفسه وأذلّها، واستخفّ بها[11]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ﴾ (التّوبة: 52).

وقد يكون النّفي ضمنيّا بأن يكون في مادّة الفعل معنى النّفي، وأن يكون مقصودا مصحّحا للتّفريغ، ومنه الفعل أبى؛ كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (التوبة: 32)، المقصور: إباء الله تعالى والمقصور عليه: إتمام النّور، قصر صفة على موصوف، ويأبى بمعنى لا يريد لأنّها وقعت في مقابل "يريد"[12].

وقد يدلّ الأسلوب على النّفي دون فعل؛ كقوله تعالى ـ على لسان يعقوب عليه الصّلاة والسّلام: ﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِنَ اللهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾ (يوسف: 66)، والمعنى لن أرسله معكم حتّى تقسموا لا تمتنعون من الإتيان به في كلّ حال إلاّ حال كونه محاطا بكم أو إلاّ لعلّة الإحاطة، والاستثناء هنا دلّ عليه الأسلوب لتصحيح التّفريغ[13].

1- 3-2 - القصر بـ (إنّما): دلالة (إنّما) على القصر وضعيّة، تفيد الإثبات والنّفي حملا على النّفي والاستثناء، وأصلها (إنّ) المؤكّدة الّتي تفيد الإثبات و(ما) النّافيّة الكافّة، ويكون المقصور عليه مؤخّرا وجوبا؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: 28)، فالمقصور خشية الله سبحانه وتعالى والمقصور عليه: العلماء، قصر صفة.

وأنّما مثل إنّما المكسورة محمولة عليها حمل الفرع على الأصل، قد تفيد القصر؛ كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (الأنبياء: 108)، تفيد التّأكيد قطعا، والقصر لاقتضاء المقام[14]، وربّما لا يقتضي المقام القصر فلا تفيده؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾ (ص: 24)، فقد فسّره الزّمخشري بقوله: ابتليناه لا محالة[15].

1- 3- 3 - القصر بحروف العطف: العطف بـ (لا) و(بل) (ولكن)، دلالته على القصر نصيّة، أي أنّ الجملة تنصّ على النّفي والإثبات معا، بخلاف الطّرق الأخرى الّتي يفهم فيها النّفي بالفحوى أو بالمفهوم، أو ضمنيّا.

فإن كان العطف بلا؛ كان المقصور عليه مقابلا لما بعدها؛ نحو: الأرض متحرّكة لا ثابتة، وإن كان ببل أو لكن؛ كان المقصور عليه ما بعدها؛ نحو: ما الفخر بالنّسب بل بالتّقوى، وما الأرض ثابتة لكن متحرّكة.

ولا يتحقّق القصر عن طريق العطف بـ (لا، بل، لكن) إلاّ بتوفّر شروط في كلّ أداة؛ وهي:

أـ يشترط في (لا) أن لا يعطف بها إلاّ بعد الإثبات، وأن يكون معطوفها مفردا وغير داخل في عموم ما قبلها؛ وأن لا تقترن بعاطف؛ ولا يصحّ جمعها مع النّفي والاستثناء، إلاّ إذا سبقتها واو العطف فتكون لتأكيد النّفي عن الثّاني، ويصح جمعها مع (إنّما)، فيقال: إنّما الأمم الأخلاق لا الرّذائل، لأنّ النّفي في إنّما ضمني لا صريح[16].

ب ـ واشترط في القصر بـ (بل) و(لكن) أن تسبقا بنفي أو نهي، وأن يكون المعطوف بهما مفردا، وأن لا تقترنا بالواو، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (آل عمران: 169)، المنفي "أَمْوَاتًا" والمثبت "أَحْيَاءٌ"، وإذا وقعتا في حيّز الأمر أو الإثبات؛ نحو: اضرب زيدا بل عمرا، أو عطفتا جملة على جملة، لا تفيدان القصر[17]، وهناك من جوّز دخول الواو على لكن في إفادة القصر وأجاز أن يكون معطوفها جملة[18]، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ (الأحزاب: 40)، يفيد نفي أبوّة محمّد "لزيد وإثبات الرّسالة له، وهو قصر قلب كما يقول الدّسوقي لأنّ (المشركين ـ لعنة الله عليهم- كانوا يعتقدون فيه الأبوّة لزيد ونفي الرّسالة فقلب المولى عليهم اعتقادهم)[19].

1- 3- 4 ـ القصر بتقديم ما حقّه التّأخير: هو أوسع الطّرق انتشارا، يتعلّق بالمسند إليه والمسند وما يتعلّق بهما، ودلالته على القصر تكون بوساطة الفحوى وحكم الذّوق[20]، وهنا يكون المقصور عليه هو المقدّم؛ قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: 5)، المقصور: العبادة والاستعانة والمقصور عليه: إيّاك، قصر صفة على موصوف قصرا حقيقيّا، أي نخصّك بالعبادة فلا نعبد غيرك، ونخصّك بالاستعانة فلا نمدّ يدا لسواك، وفصّل بعض العلماء مباحث التّقديم وجعلها طرقا؛ كتقديم المسند إليه وتقديم المسند، وتقديم المتعلّقات، كلّ واحد منها طريق، وهكذا حتّى صار عددها أربعة عشر طريقا[21].

1- 3- 5 ـ القصر بضمير الفصل: ضمير يقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر؛ ويكون بصيغة المرفوع؛ يطابق ما قبله في النّوع (المتكلّم والمخاطب والغائب)، يسمّيه البصريّون فصلا؛ لأنّه فصل الاسم الأوّل عمّا بعده، وآذن بتمامه، فلم يبق منه بقيّة من نعت ولا بدل إلاّ الخبر، ويسمّيه الكوفيّون عمادا (دعامة)؛ كأنّه عمّد ودعم الاسم الأوّل، وقوّاه بتحقيق الخبر بعده[22]، حتّى لا يسقط عن الخبريّة؛ كقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: 5)، وقوله: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الخَاسِرِينَ﴾ (الأعراف: 92).

1- 3- 6 ـ القصر بتعريف الطّرفين بـ (ال): التّعريف باللاّم الجنسيّة، ويكون للمبتدأ أو للخبر أو لهما، ويفيد القصر من وجوه؛ هي:

أ ـ قصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصد المبالغة؛ فقولك: (محمّد الشّجاع)، يفيد جنس الشّجاعة، يعني أنّه ليس شجاعا سواه، وكقوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ وَهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾ (البقرة: 137)، المقصور: السّميع العليم، والمقصور عليه: هو قصر صفة على موصوف.

ب ـ قصر الجنس حقيقة لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه؛ نحو: زيد الأمير.

ج ـ قصر الخبر على المبتدأ؛ لا باعتبار ذاته بل باعتبار القيد؛ (من وصف أو حال أو ظرف)، نحو: (هُوَ الرَّجُلُ الكَرِيمُ)، أي انحصرت الرّجوليّة الموصوفة بالكرم فيه، ونحو: (هُو السَّائرُ رَاكِبًا)، انحصر فيه السّير بحال الرّكوب، وذكر عبد القاهر أنّ الخبر إذا كان اسما موصولا قد يفيد الاختصاص[23]؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾ (المؤمنون: 78)، وإذا عرّف كلا الجزأين باللاّم؛ نحو: الدّينُ النّصيحةُ، فالأظهر قصر المبتدأ على الخبر[24].

1-4 أقسام القصر:

1-4-1 باعتبار طرفيه: لمّا كان الكلام إمّا ذاتا أو معنى، موصوفا أو صفة، قسّم البلاغيّون القصر من حيث الطّرفان إلى:

أ- قصر الموصوف على الصّفة: بتقديم الموصوف على الصّفة، بأن لا يتجاوزها إلى صفة أخرى، ويجوز أن تكون تلك الصّفة لموصوف آخر؛ نحو: مَا زَيْدٌ إلاَّ كَاتِبٌ؛ أي لا صفة له غيرها، فزيد مقصور موصوف؛ وكاتب مقصور عليه صفة[25].

ب- قصر الصّفة على الموصوف: بأن لا تتجاوزه إلى موصوف آخر ويجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى؛ نحو: إِنَّمَا السَّعَادَةُ لِلْمُتَّقِينَ؛ فـ "السّعادة" مقصور وهي صفة و"المتقين" مقصور عليه وهو موصوف[26].

1-4-2 ـ باعتبار الحقيقة والواقع (من حيث المنفي): بالنّظر إلى المنفي؛ قد يكون عامّا، يشمل كلّ من عدا المقصور عليه المذكور، وقد يكون خاصّا؛ فيشمل فئة خاصّة من حيث اعتقاد المخاطب أنّه مقصور على هذا أو هذا أو هما معا[27]، وعليه فهو قسمان:

أ- حقيقي: إذا كان المنفي عامّا شاملا في الواقع الخارجي أو في نفس الملقي، وهو أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة والواقع، أي يكون النّفي فيه متوجّها إلى كلّ ما عدا المذكور[28]؛ نحو قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ﴾ (محمّد: 19)، بقصر صفة الألوهيّة على الله سبحانه وتعالى، بمعنى نفي كل فرد من الآلهة ثمّ حصر ذلك المعنى فيه تبارك وتعالى.

ثمّ نظر البلاغيّون لهذا النّفي من جهة مطابقته للواقع الخارجي، أو بنائه على دعوى المتكلّم، فحين يكون المنفي عامّا شاملا مطابقا للواقع الخارجي مطابقة تامّة؛ يسمّى القصر تحقيقيّا، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا...﴾ (الشّورى: 51)، قصر تكليم الله سبحانه وتعالى للبشر واتّصاله بهم على هذه الطّرق قصرا تحقيقيّا، نفيا لكلّ ما يمكن أن يزعم من الاتّصال بالملأ الأعلى، ومقابله غير التّحقيقي، أو التّحقيقي على سبيل المبالغة؛ ويسمّى مجازيّا، أو ادّعائيّا في غير القرآن الكريم، وذلك حين يكون في الواقع ما يقابل المثبت، ولكن أعرض عنه لقلّة جدواه في بناء المعاني، فالنّسبة المفادة من الكلام لا تطابقها النّسبة الخارجيّة مطابقة دقيقة لأنّ فيها فضل تزيّد ومبالغة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ (المائدة: 25)، والقصر حقيقي ولكنّه غير تحقيقي، لأنّ الآيات السّابقة وضّحت أنّ ثمّ رجلين من بني إسرائيل كانا مع موسى وهارون: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمَا...﴾ (المائدة: 23)، لكن موسى أهمّه أمر الجماعة العاصيّة فلم يُعن بذكر الرّجلين[29]. والله تعالى أعلم.

ب- إضافي: وهو أن يختصّ المقصور بالمقصور عليه لا حقيقة بل بالقياس إلى شيء آخر معيّن، فيكون الاختصاص فيه بحسب الإضافة إلى شيء معيّن[30]، وينقسم هذا القصر باعتبار حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: قصر الإفراد؛ إذا اعتقد المخاطب الشّركة بين المقصور عليه وما يقابله، أي شركة صفتين في موصوف واحد، أو موصوفين في صفة واحدة، فيأتي القصر لإفراد المقصور بالمقصور عليه، ونفي الشّركة[31]؛ قال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ﴾ (البقرة: 83)، خوطب بها اليهود لأنّهم نسوا ما أخذ عليهم، واتّخذوا العجل فأشركوا مع الله سبحانه وتعالى غيره في العبادة، فنفى الأسلوب العبادة عن غيره، وأفردها لذاته العليا[32].

الثّاني: قصر القلب؛ إذا اعتقد المخاطب عكس الواقع، أي: يخاطب به من يعتقد إثبات الحكم لغير من أثبته المتكلّم له؛ من صفة أو موصوف، وسمّي هكذا لقلبه معتقد وحكم المخاطب وتبديله؛ نحو: مَا مُجْتَهِدٌ إِلَّا أَحْمَدُ، ردّا على من اعتقد أنّ المجتهد غيره[33].

الثّالث: قصر التّعيين؛ يخاطب به من تساوى عنده الأمران فلم يحكم بإثبات الصّفة لواحد بعينه؛ ولا لواحد بإحدى الصّفتين بعينها، وسمّي هكذا لتعيينه ما هو غير معيّن عند المخاطب؛ نحو: مَا ذَكِيٌّ إِلَّا حُسَيْنٌ، خطاب لمن تردّد بين ذكائه وذكاء أخيه حسن مثلا[34].

1-5 الأسرار البلاغيّة للقصر: يحدث القصر في الأسلوب مزايا بلاغيّة وجماليّة تتلاءم والحال الّتي اقتضت هذا الطّريق؛ منها:

- تداخل النّفي والإثبات في القصر يجعله مركّزا، ذا إشعاع وظلال، وقوّة وحسم ومبالغة في الحكم لأنّه توكيد فوق توكيد.
- دلالة القصر قطعيّة لا احتماليّة؛ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ"، "اللهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُم الأَوَّلِينَ"، ويعدّ من ضروب الإيجاز ومن أهمّ أركان البلاغة، وجملته تقوم مقام جملتين: مثبتة ومنفية، وقيمته تظهر في الأداء والإبانة والتّعابير

المحكمة في مقامات لا ينهض بها سواه، ويحدّد المعاني تحديدا كاملا، لذا كثيرا ما يستفاد منه في التعريفات العلمية وغيرها.

- إذا اختصصت الشّيء بحكم يعني أنّك نفيت عنه باقي الأوصاف الّتي تتوهّم وتنافي ذلك الحكم، ولا تنفي ما ليس من ذلك الحكم، فقولك: "مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ"، تنفي عنه الجلوس والاضطجاع والاتّكاء وما شاكل ذلك، ولا تنفي أن يكون أسود أو أبيض أو طويلا أو قصيرا أو عالما أو جاهلا، وكذلك لا تنفي أن يكون في الدّنيا قائم سواه، وإنّما تعني: ما قائم حيث نحن.
- لطرق القصر عامّة أغراض بلاغيّة كثيرة؛ منها: الوعد والوعيد، الزّجر والتّقريع، التّخويف والتّهوين، التّحقير والتّوبيخ، التّنبيه والتّذكير، الاستهزاء والعتاب، التّرهيب والتّرغيب، وغيرها.
- ليس كلّ كلام بـ"ما وإلاّ" يصلح فيه "إنّما"، فإذا قلت بدل: إِنَّمَا هُوَ دِرْهَمٌ لَا دِينَارٌ/ مَا هُوَ إِلَّا دِرْهَمٌ لَا دِينَارٌ، لم يكن شيئا، فجعل "ما وإلّا" في معناها يسقط الفرق وما ينبني عليها[35].
- القصر بالتّقديم يجمع بين التّخصيص وأغراض أخرى كالاهتمام ومراعاة نظم الكلام، وفي ذلك مراعاة لجانب اللّفظ والمعنى، فالاختصاص أمر معنوي، والنّظم أمر لفظي وعلى هذا قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ (30) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ (31)﴾ (الحاقّة: 30-31)، فبالتّقديم يحصل الأمران جميعا[36]، ولا تزاحم بينهما.

2- دراسة وظيفيّة لظاهرة القصر:

يتميّز الاتّجاه الوظيفي عن غيره باعتباره اللّغة وسيلة تستخدم للتّواصّل والتّبليغ، ودراستها تكون بالرّبط بين النّظام اللّغوي والمكوّن التّداولي المتمثّل في المقام، والّذي يعدّ مكوّنا أساسيّا في بنية العبارة، مضافا إلى المكوّن التّركيبي والدّلالي والصّوتي، واتّخذ هذا المكوّن وضعا قاعديّا له أسبقيّة على باقي المكوّنات، لأنّه يسهم في إمداد العبارة بما تحتاجه لتحقيق الكفاية التّفسيريّة والتّواصليّة[37]، وله دور في إنتاج العبارة وتفسيرها، فالعبارة ليست مجرّد قواعد لغويّة معياريّة صرفة، بل بنية مرتبطة بشروط الاستعمال والتّداول، وإذا كان المتكلّم يملك خيارات متعدّدة ضمن نظام لغته؛ فإنّه يختار النّظام الّذي يقدّم من خلاله ما يريد قوله مراعيا المقام، فالخيارات الممكنة ليست مترادفة، لأنّ كلّا منها يركّز على جانب معيّن[38]، ولهذا يجب دراسة ظواهر اللّغة بوصفها كلاما مستعملا من قبل شخص معيّن في مقام معيّن، موجّه إلى مخاطب معيّن، لأداء غرض معيّن[39]، وبهذا يكون ربط البنية اللّغويّة بالمقام والوظيفة التّواصليّة أهمّ ما يميّز المقاربة الوظيفيّة، ويمكن تطبيق ذلك على أبنية القصر المتعدّدة والمرتبطة بمقامات ووظائف معيّنة، نجملها فيما يلي:

2-1 مقامات بنيات القصر وبعدها التّداولي: يقصد بالمقام مجموع العلاقات والملابسات والظّروف، وكلّ ما يشترك بين المرسل والمتلقّي من شروط خارجة عن القول، ومكان التّفاعل، والقول اللّغوي وغير اللّغوي، وأسباب النّزول... ويعرف بسياق الحال.

تستعمل تراكيب القصر عموما في طبقات مقاميّة يعتقد فيها المخاطب أن مجموعة ما من الذّوات تتقاسم خاصيّة ما، أو يعتقد أنّ تلك الخاصيّة لا تتّصف بها إلاّ ذات واحدة، أو ليرفع المتكلّم انطلاقا من معتقده وَهْمَ المخاطب بقصرها على واحدة دون غيرها، وبهذا المعنى يكون القصر وسيلة للردّ على من يعتقد أنّ مجموعة من المعلومات كلّها واردة، بينما المذكور منها واحدة فقط[40]، وفيما يلي تفصيل لها:

2-1-1 ـ مقام القصر بالنّفي والاستثناء: بنية النّفي والاستثناء تكثر في مقامات الإنكار لدى المخاطب أو الّتي يجدّ الإنكار فيها[41]، كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ...﴾ (البقرة: 143)، المقصور: الجعل، والمقصور عليه: علم من يتّبع الرّسول ممّن ينقلب

على عقبيه، قصر موصوف على صفة، فلمّا أمر الله تعالى نبيّه "بتحويل القبلة؛ أنكر اليهود ذلك ونسبوه إلى السّفه، لأنّ النّسخ عندهم باطل، فجاء القرآن ليبطل ادّعاءهم، ويبيّن أنّ في هذا التّحويل امتحان ليعلم من يتّبع الرّسول في أمر التوجّه ممّن يرتدّ، بعدم تقبّل الأمر وإنكاره"[42].

وقد تأتي في مقامات منزّلة منزلة المنكر أو المجهول، ونجد ذلك في الوصف الغيبي الخارق؛ أو الجزاء الخاصّ أو وصف حال مثيرة، أو تصوير لدقائق حال المتكلّم من البشر؛ من ذلك قوله تعالى في وصف مشاهد من العذاب للّذين يكتمون العلم متكسّبين به ثمنا قليلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (البقرة: 174)، جاء الأسلوب بالنّفي والاستثناء دفعا لكلّ إنكار وتلاعب، لمن باع آخرته بقليل متاع، وزمن الجملة حالي دالّ على المآل، فهو آت تغليظا ووعيدا[43].

والنّفي متنوّع كثير الدّلالات؛ لكلّ أداة جرسها الخاصّ ودلالتها المعيّنة المناسبة للتّركيب، فلا يجوز أن تحلّ أداة محلّ أخرى بلاغة، حتّى وإن تشابهتا دلالة، فـ "ما" تفيد التّوكيد، و"إنْ" أكثر توكيدا لشبهها بـ"إن" المخفّفة من الثّقيلة، ولهذا تأتي في المقامات الّتي هي أكثر توتّرا؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ (فاطر: 23)، ما عليك إلّا الإنذار وأمّا الأسماع فليس من وظائفك ولا حيلة لك إليه في المطبوع على قلوبهم[44]، و(لن) لتأكيد النّفي في المستقبل القريب ومقطعها المغلق دالّ على هذا القرب وقصور معنى النّفي فيها، وقد تفيد الاستمرار بالقرينة؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا...﴾ (التّوبة: 51)، و(لا) عامّة الدّلالة، وتتعيّن دلالتها بمدخولها؛ فإذا دخلت على المستقبل جعلته بعيدا منفيّا، تناسبا مع ألفها الّذي يمتدّ بها الصّوت، فآذن امتداد جرسها بامتداد معناها؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ للهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة: 193)، و(ليس) تضاعف النّفي، وتنفي الحال وقد تنفي غيره؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ...﴾ (البقرة: 167)، وقوله: ﴿لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ﴾ (هود: 16)، لنفي المستقبل، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ﴾ (الغاشيّة: 6)، لنفي الجنس، و(لم) بمقطها المغلق للنّفي والجزم والقلب، تدخل على المضارع فتقلب معناه إلى الماضي[45]، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ (الأنعام: 23).

2-1-2 ـ مقام القصر بإنّما: (إنّما) أداة رقيقة لا تكون إلاّ في المواقف الهادئة دون جلبة، تفيض على الشّيء الغريب غير المأنوس، فتصيّره أليفا مأنوسا؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا...﴾ (النّمل: 91)، وقد تتصدّر حقيقة أو حكمة أو مثلا، يمثّل خلاصة الوعي وصدق التّجربة الإنسانيّة، وتمتصّ برفق ثورة الغضب وتربت على كتف المخاطب في لين ومودّة وتؤدة، وتمسح ضغينة نفسه فتذهبها، كآية هابيل، قال تعالى: ﴿قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ (المائدة: 27)، فردّ عليه بثقة وحلم، وسلك في ذلك مسلك التّعريض حذرا من غضبه الشّيطاني، ثمّ دعاه دعوة رقيقة إلى التّقوى عساه يفيء إلى ربّه، ليهدأ غضبه ويردّه إلى الهدى، وما أفلح[46].

كما تستعمل في مقام الردّ على من اعتقد نفي ما أثبتّهُ أو منزّلٌ هذه المنزلة، ولا تصلح حين لا يكون هناك مخاطب له هذا الموقف، إذ لا تكون ابتداء؛ كقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (البقرة: 11)، قصر موصوف على صّفة، ردّا على قول من قال لهم: لا تفسدوا... فردّوا عليهم بقصر القلب، واختير في كلامهم الحرف إنّما؛ لأنّه يخاطب به مخاطب مصرّ على الخطأ، وهو أمر معلوم عندهم، وجعلت جملة القصر اسميّة لتفيد أنّهم جعلوا اتّصافهم بالإصلاح أمرا ثابتا دائما[47].

ووضع (ما وإلّا) في مواقف كهذه بدل إنّما، لا يفي بالغرض، وقد تأتي إنّما في مقامات يأتي فيها النّفي والاستثناء؛ في الإنكار والجدل، والفرق أنّ السّياق بإنّما هادئ ونبرة الكلام منخفضة؛ دلالة على أنّ هذه الأمور واضحة عند العقلاء، ولا ينبغي أن تكون موضع إنكار[48]؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (النّساء: 171).

2-1- 3 ـ مقام القصر بالتّقديم: تقديم ما حقّه التّأخير يستخدم في مقامات فيها إهانة وتحقير، أو تعظيم وتفخيم، وليس فيه تلك الأسرار الّتي في (إنّما) والنّفي والاستثناء، فهو قصر يجيء بمعونة السّياق، وليس هذا قدحا فيه، وإنّما هو تحديد ملامح هذا الطّريق الّذي تقتضيه مقامات لا يسدّها غيره، حيث لا تكون الحقيقة المخبر بها ممّا يجهله المخاطب، ولا ممّا يعلمه، كما هي في (إنّما) والنّفي والاستثناء، والمقامات هنا أشبه بالمقامات المقتضيّة للأساليب الحقيقيّة، أمّا هناك فهي أشبه بالمقامات المقتضيّة للمجازات، ويعدّ التّقديم مظهرا من مظاهر كثيرة تمثّل طاقات تعبيريّة يديرها المتكلّم الذكيّ إدارة واعيّة، للبوح بأفكاره[49].

2-1- 4 ـ مقام القصر بضمير الفصل: ضمير الفصل يأتي في كلّ مقام أُدّعيَ فيه الشّركة في ذلك المعنى، ولم يؤت به حيث لم يدّعَ، ويأتي في كلّ موضع يحتاج إلى تأكيد ورفع توهّم من يتشكّك في المسند إليه الخبر، أو ينازع فيه، أو من يتوهّم التّشريك[50]، ويأتي مع تعريف الطّرفين فيكون مؤكّدا للحصر، ويجيء في مقامات الرّحمة، فنجد روحا وسلاما ونسمات من حنان؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (الزّمر: 53)، وقوله تعالى على لسان عيسى عليه الصّلاة والسّلام: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (المائدة: 118)، فهو غفران لمن عصى لا يملكه ولا يقدر عليه سواه[51].

2-1- 5 ـ مقام القصر بتعريف الطّرفين: القصر بتعريف الطّرفين يأتي في المقام الّذي أردت أن تثبت فيه حدثا مخصوصا قد حدث من واحد، فإذا أثبتّهُ له لم يصحّ إثباته لغيره؛ نحو: هو المانح الجوائز[52]، لذلك يأتي كثيرا في مقامات تتحدّث عن الإثبات والتّقرير والأمور المعهودة؛ قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ (الأعراف: 57)، قصر إرسال الرّياح على ذاته العليا، إثباتا لألوهيّته، وهذا الأمر معهود عند السّامع، فجاء بتعريف الخبر (الاسم الموصول) لتأكيده، ولم يأت التّركيب: وهو يرسل الرّياح[53].

2-1- 6 ـ مقام القصر بالعطف: القصر بالعطف يكون في مقام يتميّز بالأناة والمهل وإثارة التعقّل الرّزين؛ تثبيتا للمعنى ونقشا للصّورة في القلب، لأنّه غالبا أمر خطير جليل كحياة الشّهداء ورزقهم، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ (البقرة: 154)، يعلّم المؤمنين ألاّ يقولوا مثلما يقول المنافقون: إنّ من يخرج إلى الجهاد يقتل فهو فاقد حياته، وذهب عنه نعيم الدّنيا[54].

2-2 وظائف القصر التّواصليّة: ترتبط بنية العبارة اللّغويّة بالوظيفة الّتي تؤدّيها في سياقها، والوظيفة الأولى للّغات الطّبيعيّة هي التّواصل، وهذا لا ينفي أنّها تقوم بوظائف ثانويّة أخرى، وللقصر أبنيّة متباينة تحمل بين طيّاتها دلالات دقيقة، ترتبط بمقامات تداوليّة، تراعي ظروف الخطاب وحال المخاطبين؛ لتؤدّي وظائف تواصليّة معيّنة.

وهذه الأبنيّة لا تستخدم في معنى الإخبار؛ الّذي يعني إفادة المخاطب بمعلومة جديدة، ذات دلالة إثبات أو نفي أو توكيد، فتقبل الشكّ، بل دلالة أبنيّة القصر دلالة مركّبة (إثبات متضمّن نفيا أو نفي متضمّن إثباتا)،

وتجيء لخبر لا يجهله المخاطب أو ما ينزل منزلته ولو ادّعاء، وهذا يلزم أن لا تكون ابتداء، بل ردّا على كلام سابق، وتكون معها دلالة أخرى إضافيّة، ومعنى جديد مترتّب على تلك المعلومة؛ كأن يكون التّنبيه للّذي يجب، أو التّذكير؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا﴾ (النّازعات: 45)، فالقصر هنا للتّذكير بأمر ثابت معلوم لا يجهله المخاطب، ولا يقع هذا المعنى حين تحذف (إنّما) إذ يكون المعنى: أنت منذر، معلومة جديدة يجهلها المخاطب، وليس هذا المقصود من الآية الكريمة[55].

ومن طريق التّشكيل اللّغوي، ومراعاة حالي المتكلّم والمخاطب وقرائن المقال وقرائن الحال المنطوقة وغير المنطوقة؛ يدرك المخاطب قصد المتكلّم دون لبس، فيتحقّق الإفهام والتّواصل، ويتجلّى ذلك في الخطاب العادي، أمّا في لغة القرآن الكريم ولغة الأدب والشّعر؛ فإنّ الغرض ليس الإفهام فقط، بل يضمّ إليه وظيفة التّأثير والإقناع ووظائف أخرى متعدّدة تتجاوز قيود الخطاب العادي[56].

وللقصر طرق عديدة، ومع كلّ طريق تظهر وظائف أخرى تضاف إلى الأغراض السّابقة؛ منها:

2-2- 1 الوظائف التّواصليّة للقصر بالنّفي والاستثناء: النّفي والاستثناء تركيب لغوي يأتي لدفع الإنكار والشكّ، أو تحديد المعنى وتمكينه وتقريره في النّفس، وتعيينه ابتداء من غير أن يكون ثمّة منكر أو شاكّ، ويؤدّي وظائف تواصليّة أخرى منها؛ التّنبيه، والاختصاص والعدول عن بنية الإخبار، لأنّ المخاطب يريد معرفة تعيينه، فيكون النّفي شاملا لكلّ ما عدا المذكور؛ قال الله تعالى: ﴿اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (آل عمران: 2)، فـ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ"؛ يخاطب بها المشرك الّذي يقرّ بألوهيّة الله سبحانه وتعالى، ويزعم آلهة من دونه، فيأتي القصر فيفرده، ويخاطب بها المجوسي الّذي يزعم أنّ النّار إله الكون، فيقلب القصر زعمه، ويخاطب بها المتردّد كالنّصراني الّذي يتردّد بين ثلاثة، فيعيّنه القصر[57].

2-2-2 الوظائف التّواصليّة للقصر بـ (إنّما): تؤدّي "إنّما" وظائف تواصليّة منها: التّخصيص، والتّنبيه على خطأ أو غفلة، وتذكير المخاطب بأمر ثابت معلوم، أو تصحيح خطأ وقلب اعتقاد، والادّعاء والمبالغة؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ (البقرة: 102)، القصر فيه ادّعائي للمبالغة[58]، كما تؤدّي وظيفة التّعريض؛ يقول عبد القاهر في ذلك: (إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التّعريض بأمر هو مقتضاه)[59]، والتّعريض (هو الكلام المشار به إلى جانب، وإيهام أنّ الغرض جانب آخر)[60]، وهو ضد التّصريح، (يعني أن يكون المقصود بها معنى غير المعنى المباشر لما دخلت عليه)[61]، وهو معنى يتولّد من تداخلها بالسيّاق، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (الرّعد: 19)، فليس الغرض إعلام السّامعين ظاهر معناه، أنّه لا يتذكّر غيرهم، لأنّه من البداهات، إنّه التّعريض؛ يعني إذا كان التذكّر ثابتا لأولي الألباب ومنفيا عن غيرهم؛ اقتضى هذا أن يكون غير المتذكّرين من غير أولي الألباب، وهناك على مقربة من هذا القول طائفة رفضت التّفكير فيما عرض عليها من قضيّة الإيمان بالله تعالى، ولم تناقشها مناقشة معقولة؛ تنتهي بها إلى الرّفض أو القبول، وإنّما ركبت متن العناد، هؤلاء ليسوا من أولي الألباب، هكذا ينبعث المعنى المباشر من العبارة، ويتولّد منه لازمه، وينتج المعنى المعرّض به، لذمّ الكفّار وأن يقال إنّهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل، فلا تطمعوا منهم أن ينظروا ويتذكّروا، ولو قلت: ليتذكّر أولو الألباب؛ وحذفت (إنّما) لكان مجرّد وصف وتقرير ولم يدلّ على ما دلّ عليه في الآية، ولما حصل هذا التّعريض[62]، وليس في الأسلوب كلام يفيد هذا بحيث نفهمه من متن العبارة، وإدراك مرماه محتاج إلى قدر من الفطنة والوعي بالسيّاق، وتذوّق معناه.

2-2-3 الوظائف التّواصليّة للقصر بالتّقديم: يؤدّي وظيفة زيادة التّمكين والتّقرير؛ كقوله تعالى: "... ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ" (البقرة: 28)، تقديم المتعلّق على عامله يفيد القصر، وهو قصر حقيقي سيق

للمخاطبين، لإفادتهم وزيادة تأكيد وتقرير حقيقة الرّجوع إلى الله تعالى، وتأييس المنكرين من نفع الأصنام الّتي يحاجّون بأنّها تنصرهم يوم البعث، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (البقرة: 29)، قصر حقيقي سيق للمخاطبين من المشركين الّذين لاشكّ عندهم في أنّ الله سبحانه وتعالى خالق ما في الأرض، وأفادت بنية القصر هنا إبراز حقيقة أنّ الله سبحانه وتعالى هو الخالق وحده وإنزالهم منزلة الجاهل، وإظهار عظيم المنّة على البشر، ومكانة الإنسان عند الله تعالى، وكلّ ذلك يقتضي اقتلاع الكفر من نفوسهم[63].

2-2-4 الوظائف التّواصليّة للقصر بضمير الفصل: من وظائفه؛ إبطال الادّعاء وإثبات عكسه، وإبراز الحقيقة وتقريرها؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ (البقرة: 12)، ردّ عليهم في غرورهم وحصرهم أنفسهم في الصّلاح، بطريق من طرق القصر هو أبلغ فيه من الطّريق الّذي قالوه، لأنّ تعريف المسند يفيد قصر المسند على المسند إليه، فيفيد قصر الإفساد عليهم، وقد أكّد قصره عليهم بضمير الفصل[64]، والقصر هنا لإبطال ادّعائهم الصّلاح وإثبات أنّهم مفسدون.

2-2-5 الوظائف التّواصليّة للقصر بتعريف الطّرفين: تعريف المسند يكون لأداء وظيفة ادّعاء أنّ المعنى الّذي يتضمّنه لا يكون إلاّ منه، ولا يستطيعه غيره؛ نحو: هُوَ المَانِحُ الجَوَائِزَ[65]، وقد تكون الإشارة إلى بلوغ المسند إليه مبلغ الكمال في الصّفة، والمعوّل عليه في فهم هذا المعنى هو مراجعة النّفس والتّأمّل، كما أنّ تعريف الطّرفين قد يؤدّي وظائف أخرى بمعونة ضمير الفصل لما بينهما من ارتباط.

2-2-6 الوظائف التّواصليّة للقصر بالعطف: من الوظائف الّتي يؤدّيها؛ تصحيح خطأ المخاطب وقلب اعتقاده، ورفع توهّم من الكلام المتقدّم رفعا شبيها بالاستثناء، (لأنّه حين تقول: مَا جَاءَنِي زَيدٌ، يتوهّم سامعك أنّ عمرا أيضا لم يجئ، لأنّ هناك ملابسة ما بين عمرو وزيد، بحيث يسند الوهم لأحدهما ما أسند اللّفظ للآخر، فيعتقد نفي الفعل عن كليهما، لأنّه سمع نفيه عن الأوّل؛ فتردف: لَكِنْ عَمْرٌو، فتقطع هذا الوهم وتصحّح الخبر عند السّامع، وبذلك يكون إثبات الفعل لما توهّم نفيه)[66].

خاتمة:

يمكن إجمال نتائج المقال فيما يلي:

- ترابط أطراف هذا البحث نحويّا وبلاغيّا وأصوليّا، ترك لنا تراثا نعتمد عليه في دراساتنا اللّغويّة.
- معرفة خصائص البنية يساعد كثيرا المتلقّي على الوصول إلى المعنى المقصود إبلاغه.
- ظاهرة القصر تتّخذ بنياتها أشكالا مختلفة تلائم المقام والأغراض والوظائف المناسبة لها.
- دراسة المعنى والتّراكيب تكون بمراعاة مستويات اللّغة مجتمعة مع أسبقيّة الجانب التّداولي على الجانب التّركيبي والدّلالي.
- كلّ بنية تستعمل في طبقة مقاميّة معيّنة تحقّق غرضا يباين الأغراض الّتي تحقّق بواسطة بنيات أخرى.
- القصر أسلوب بلاغي، وضرب من ضروب الإيجاز الذي هو أعظم ركن من أركان البلاغة.
- تحليل القدامى لظواهر لغويّة كالقصر تحليل وظيفيّ تداوليّ، والظّواهر الّتي عالجوه هي أغراض تواصليّة يسعى المتكلّم إلى تحقيقها.
- لم يكن القدامى بعيدين عن روح الدّرس الوظيفي المعاصر، وهذا لا يعني تطابق التصوّرات والمبادئ، فالإطار المعرفي والابستيمولوجي للمنظومة العربيّة يختلف عن الغربيّة في المنطلقات والأغراض.
- للجانب الوظيفي دور في دراسة وتعليم اللّغة، فالمعنى ينتج عن اتّحاد المعنى الحرفي للألفاظ والتّراكيب والاستخدام الوظيفي لها، وإهمال أحدهما يحدث لبسا لدى المتلقّي، وخاصّة في التّرجمة، إذ يؤدّي إلى نتائج غير موفّقة، فلابدّ من الاهتمام بالمعنى المعجمي والاستعمال الوظيفي التّداولي للعبارات.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
1 ـ أحمد ابن فارس (ت395هـ)، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر للطّباعة والنّشر، دمشق، ط2، (1979م).
2 ـ أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، ط1، (1985م).
3 ـ المتوكّل، الوظيفة والبنية، (مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربيّة)، منشورات عكاظ، الرّباط، (1993م).
4 ـ المتوكّل، التّركيبات الوظيفيّة؛ قضايا ومقاربات، مكتبة دار الأمان، الرّباط، ط1، (2005م).
5 ـ المتوكّل، الخطاب وخصائص اللّغة العربيّة، دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، (2010م).
6 ـ أحمد محمّد قدور، مبادئ اللّسانيّات، دار الفكر، دمشق، طبعة مزيدة منقّحة، ط3، (2008م).
7 ـ إسماعيل ابن كثير (ت774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمّد السّلامة، دار طيبة، المملكة العربيّة السّعوديّة، الرّياض، ط2، (1999م).
8 ـ بدر الدّين الزّركشي (ت794هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، تحرير: عمر سليمان الأشقر، دار الصّفوة، القاهرة، ط1، (1988م).
9 ـ جار الله الزّمخشري (ت538هـ)، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، مكتبة العبيكات، الرياض، ط1، (1998م).
10 ـ جلال الدّين الخطيب القزويني (ت739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، (1985م).
11 ـ جلال الدّين السّيوطي، (ت911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تح: مركز الدراسات القرآنيّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، دط، (1426هـ).
12 ـ رفيق خليل عطوي، صناعة الكتابة، علم البيان علم المعاني علم البديع، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط1، (1989م).
13 ـ سعد الدّين التّفتازاني (ت793هـ)، شروح التّلخيص، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، (د، ت).
14 ـ سعيد حسن بحيري، دراسات لغويّة تطبيقيّة في العلاقة بين البنية والدّلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، (2005م).
15 ـ شرف الدّين الطّيبي (ت743هـ)، التّبيان في البيان، تعليق: يحيى مراد، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، (2004م).
16 ـ صباح عبيد درّاز، أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغيّة، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، (1986م).
17 ـ العاكوب عيسى علي، والشتيوي علي سعد، الكافي في علوم البلاغة المعاني، الجامعة المفتوحة، مصر، ط1، (1993م).
18 ـ عبد الرّحمان السّهيلي (ت581هـ)، نتائج الفكر في النّحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، (1992).
19 ـ عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربيّة، علم المعاني البيان البديع، دار النّهضة العربيّة، بيروت، ط1، (2009م).
20 ـ عبد القاهر الجرجاني (ت474هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: ياسين الأيّوبي، المكتبة العصريّة، صيدا بيروت، ط1، (2003م).
21 ـ عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمّد محي الدّين، المكتبة العصريّة صيدا بيروت، دط، (1991م).
22 ـ عصام الدّين الحنفي (ت945هـ)، الأطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، (2001م).

23 ـ عمرو بن عثمان سيبويه (ت180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1988م).
24 ـ محمّد أبو السّعود بن محمّد الحنفي (ت982هـ)، تفسير أبي السّعود، إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تح: عبد القادر أحمد عطا، مطبعة السّعادة، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، دط، (1971م).
25 ـ محمّد أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، (1993م).
26 ـ محمّد الطّاهر بن عاشور (1393هـ)، تفسير التّحرير والتّنوير، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، دط، (1984م).
27 ـ محمّد بن دريد (ت321هـ)، جمهرة اللّغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط1، (1987م).
28 ـ محمّد بن منظور (ت 711هـ)، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، طبعة جديدة، (1989م).
29 ـ محمّد محمّد أبو موسى، دلالات التّراكيب، دراسة بلاغيّة، مكتبة وهبة دار التّضامن، القاهرة، ط2، (1987م).
30 ـ محمود أحمد نحلة، في البلاغة العربيّة، علم المعاني، دار العلوم العربيّة، بيروت لبنان، ط1، (1990م).
31 ـ مخلوف بن محمّد البدوي المنياوي (ت1295هـ)، حاشيته على شرح حلية اللب المصون للشّيخ أحمد الدّمنهوري، وبهامشها حلية اللّب المصون بشرح الجوهر المكنون في المعاني والبيان والبديع، لسيدي عبد الرّحمان الأخضري، مطبعة مصطفى البابي، مصر، دط، (1938م).
32 ـ يحيى بن حمزة العلوي (ت749هـ)، الطّراز، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة، صيدا بيروت، ط1، (2002م).
33 ـ يوسف السّكاكي (ت626هـ)، مفتاح العلوم، مطبعة دار الرّسالة، بغداد، ط1، (1982م).

الرّسائل:

نجاح أحمد عبد الكريم الظهّار، القصر وأساليبه مع بيان أسرارها في الثّلث الأوّل من القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، (1983م).

الهوامش:

[1]ـ أحمد بن فارس (ت395هـ)، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر للطّباعة والنّشر، دمشق، ط2، (1979م)، مادّة (ق ص ر)، ج5، ص: 96.

[2]ـ محمّد بن دريد (ت321هـ)، جمهرة اللّغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط1، (1987م)، باب (رص ق)، مادة: (ق ص ر) ج: 2، ص: 742.

[3]ـ مخلوف بن محمّد البدوي المنياوي (ت1295هـ)، حاشيته على شرح حلية اللب المصون للشّيخ أحمد الدّمنهوري، وبهامشها حلية اللّب المصون بشرح الجوهر المكنون في المعاني والبيان والبديع، لسيدي عبد الرّحمان الأخضري، مطبعة مصطفى البابي، مصر، (1443هـ)، ص: 104.

[4]ـ ينظر: محمّد بن منظور (ت711هـ)، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، طبعة جديدة، (1989م)، مج2، ج9، باب: الحاء، مادّة (حصر)، ص: 895.

[5]ـ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مج2، ج13، مادّة (خصّ)، 1989، ص: 1173، والزّركشي بدر الدّين (ت794هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، تحرير: عمر سليمان الأشقر، دار الصّفوة، القاهرة، ط1، (1988م)، ج4، ص: 58.

[6]ـ ينظر: جلال الدّين السّيوطي (ت911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تح: مركز الدراسات القرآنيّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، (1426هـ)، ج3، ص: 1565، وعتيق عبد العزيز، في البلاغة العربيّة، علم المعاني البيان البديع، دار

النّهضة العربيّة، بيروت، ط1، (2009م)، ص: 142، وجلال الدّين الخطيب القزويني (ت739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، (1985م)، ص: 122.

[7]- ينظر: عصام الدّين الحنفي (ت945هـ)، الأطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، (2001م)، ج1، ص: 213.

[8]- ينظر: سعد الدّين التّفتازاني (ت793هـ)، شروح التّلخيص، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدّين السبكي، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، (د.ت)، ج2، ص: 166.

[9]- ينظر: التّفتازاني، شروح التّلخيص، مواهب الفتّاح لابن يعقوب المغربي، ج2، ص: 191، 192.

[10]- ينظر: جار الله الزّمخشري (ت538هـ)، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، مكتبة العبيكات، الرياض، ط1، (1998م)، ج: 1، ص: 329.

[11]- ينظر: محمّد أبو السّعود بن محمّد الحنفي(ت982هـ)، تفسير أبي السّعود، إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تح: عبد القادر أحمد عطا، مطبعة السّعادة، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، (1971م)، ج1، ص: 261.

[12]- ينظر: الزّمخشري؛ الكشّاف، ج3، ص: 35، 36.

[13]- المصدر السّابق، ج3، ص: 305.

[14]- ينظر: صباح عبيد درّاز، أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغيّة، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، (1886م)، ص: 211.

[15]- ينظر: الزّمخشري، الكشّاف، ج5، ص: 360.

[16]- ينظر: عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمّد محي الدّين، المكتبة العصريّة، صيدا بيروت، (1991م)، ج1، ص: 269، 270/ والسّهيلي عبد الرّحمان، نتائج الفكر في النّحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، (1992)، ص: 202 وما بعدها/ نحلة محمود أحمد، في البلاغة العربيّة، علم المعاني، دار العلوم العربيّة، بيروت لبنان، ط1، (1990م)، ص: 151.

[17]- ينظر: عمرو بن عثمان سيبويه (ت180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1988م)، ج1، ص: 435، والتّفتازاني، شروح التّلخيص، حاشية الدّسوقي، ج2، ص: 187 وما بعدها.

[18]- ينظر: محمّد محمّد أبو موسى، دلالات التّراكيب، دراسة بلاغيّة، مكتبة وهبة دار التّضامن، القاهرة، ط2، (1987م)، ص: 99.

[19]- التّفتازاني، شروح التّلخيص، حاشية الدّسوقي، ج1، ص: 383.

[20]- ينظر: محمود نحلة، في البلاغة العربيّة؛ علم المعاني، ص: 150.

[21]- ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج2، ص: من 1571 إلى 1576.

[22]- ينظر: نجاح أحمد عبد الكريم الظهّار، القصر وأساليبه مع بيان أسرارها في الثّلث الأوّل من القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، (1983م)، ص: 72.

[23]- ينظر: الجرجاني عبد القاهر (ت474هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: ياسين الأيّوبي، المكتبة العصريّة، صيدا بيروت، ط1، (2003م)، ص: 219، 220.

[24]- ينظر: التّفتازاني، شروح التّلخيص، حاشية الدّسوقي، ج2، ص: 101.

[25]- ينظر: رفيق خليل عطوي، صناعة الكتابة، علم البيان علم المعاني علم البديع، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط1، (1989م)، ص: 84، العاكوب عيسى علي، والشتيوي علي سعد، الكافي في علوم البلاغة المعاني، الجامعة المفتوحة، مصر، ط1، (1993م)، ص: 233.

[26]- ينظر: المنياوي، حاشيته على شرح حلية اللبّ المصون، ص: 106، وعتيق، في البلاغة العربيّة، ص: 152.

[27]- ينظر: أبو موسى، دلالات التّراكيب، ص: 37.

[28]- ينظر: العاكوب، الكافي في علوم البلاغة العربيّة، ص: 232.

[29]- ينظر: درّاز، أساليب القصر في القرآن الكريم، ص:65.

[30]- ينظر: عتيق، في البلاغة العربيّة، ص: 148، ورفيق عطوي، صناعة الكتابة، ص: 85.
[31]- ينظر: رفيق عطوي، صناعة الكتابة، ص: 86، العاكوب، الشتيوي، الكافي في علوم البلاغة، ص: 234.
[32]- ينظر: نجاح أحمد عبد الكريم، القصر وأساليبه، ص: 88.
[33]- ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 123، عطوي رفيق، صناعة الكتابة، ص: 86.
[34]- ينظر: العاكوب، الشتيوي، الكافي في علوم البلاغة العربيّة، ص: 234.
[35]- ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 328.
[36]- ينظر: العلوي يحيى، الطّراز (ت749هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة، صيدا بيروت، ط1، (2002م)، ج2، ص: 38.
[37]- ينظر: أحمد المتوكّل، التّركيبات الوظيفيّة؛ قضايا ومقاربات، مكتبة دار الأمان، الرّباط، ط1، (2005م)، ص: 58 - 60/ والمتوكّل، الخطاب وخصائص اللّغة العربيّة، دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، (2010م)، ص: 29.
[38]- ينظر: أحمد محمّد قدور، مبادئ اللّسانيّات، دار الفكر، دمشق، طبعة مزيدة منقّحة، ط3، (2008م)، ص: 297، 298.
[39]- ينظر: المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، ط1، (1985م)، ص: 8، 9، وما بعدها.
[40]- ينظر: المتوكّل، الوظيفة والبنية، (مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربيّة)، منشورات عكاظ، الرّباط، (1993م)، ص: 131، 133.
[41]- ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 331، والسّكاكي يوسف، مفتاح العلوم، مطبعة دار الرّسالة، بغداد، ط1، (1982م)، ص: 514، 515.
[42]- ينظر: أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم، ج1، ص: 278/ وأبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، (1993م)، ج1، ص: 593 وما بعدها.
[43]- ينظر: إسماعيل بن كثير (ت774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمّد السّلامة، دار طيبة، الرّياض، ط2، (1999م)، مج1، ص: 483 وما بعدها/ ونجاح أحمد عبد الكريم، القصر وأساليبه، ص: 98.
[44]- ينظر: أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم، ج4، ص: 481.
[45]- ينظر: درّاز، أساليب القصر في القرآن الكريم، ص: 153، 154.
[46]- ينظر: الزّمخشري، الكشاف، ج1، ص: 224، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم، ج2، ص: 39، 40.
[47]- ينظر: محمّد الطّاهر بن عاشور، تفسير التّحرير والتّنوير، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، (1984م) ج1، ص: 285.
[48]- ينظر: درّاز، أساليب القصر في القرآن الكريم، ص: 235، 236.
[49]- ينظر: أبو موسى، دلالات التّراكيب، ص: 170.
[50]- ينظر: التّفتازاني، شروح التّلخيص، ج1، ص: 386/ وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص: 169.
[51]- ينظر: درّاز، أساليب القصر في القرآن الكريم، ص: 146.
[52]- ينظر: محمود نحلة، في البلاغة العربيّة؛ علم المعاني، ص: 63.
[53]- ينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، ص: 319.
[54]- ينظر: المصدر السّابق، ج1، ص: 622.
[55]- ينظر: سعيد حسن بحيري، دراسات لغويّة تطبيقيّة في العلاقة بين البنية والدّلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، (2005م)، ص: 276، 277.
[56]- المصدر السّابق، ص: 262، 272.
[57]- ينظر: أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم، ج1، ص: 278/ وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص: 593 وما بعدها.

[58]- ابن عاشور، تفسير التّحرير والتّنوير، ج1، ص: 643.
[59]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 346.
[60]- شرف الدّين الطّيبي (ت743هـ)، التّبيان في البيان، تعليق: يحيى مراد، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، (2004م)، ص: 127.
[61]- أبو موسى محمّد، دلالات التّراكيب، ص: 159.
[62]- ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 347/ وأبو موسى محمّد، دلالات التّراكيب، ص: 160/ وسعيد بحيري، دراسات لغويّة تطبيقيّة في العلاقة بين البنية والدّلالة، ص: 275.
[63]- ينظر: ابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج1، ص: 377، 379.
[64]- ينظر: المصدر السّابق، ج1، ص: 285، 286.
[65] - ينظر: نحلة محمود، في البلاغة العربيّة؛ علم المعاني، ص: 63.
[66]- أبو موسى محمّد محمّد، دلالات التّراكيب، ص: 98.